



الفصل العاشر الاستنتاجات

تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتنسيق التقييمات العالمية لحالة الموارد الحرجية منذ عام 1946. ويعتبر التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010 هو أحدث التقييمات وأشملها حتى الآن. تم تجميع وتحليل المعلومات من 233 بلداً ومنطقة على مدى أربع نقاط زمنية: 1990 و2000 و2005 و2010. وتضمن التقييم نحو 90 متغيراً مرتبطاً بمساحة الغابات وحالتها واستخداماتها وقيمتها. ولقد شارك أكثر من 900 شخص في عملية تقييم الموارد الحرجية لعام 2010. ومن ضمنهم 178 مراسلاً وطنياً تم ترشيحهم رسمياً، وزملاؤهم، وفريق استشاري، وخبراء دوليون، وموظفو منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، والاستشاريون والمتطوعون من مختلف أنحاء العالم. وقد نتج عن هذه العملية تعريفات وتصنيفات منسقة وتقارير أكثر تنسيقاً عن الغابات وبيانات عالية الجودة وشفافية في إعداد التقارير وتعزيز القدرات الوطنية في مجال تحليل البيانات وإعداد التقارير. ويقدم هذا القسم استنتاجات عامة حول نطاق وعملية ونتائج التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010. وهو لا يكرر النتائج التفصيلية المقدمة في الفصول السابقة.

نطاق التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010 وتغطيته

تطور نطاق التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية وتغطيته على مدى 60 عاماً الماضية، من اتجاه إمدادات الأخشاب مروراً بالتركيز الشديد على القضايا البيئية إلى منهج أشمل في تقييم حالة الموارد الحرجية لعام 2000 و2005. وقد واصل تقييم حالة الموارد الحرجية لعام 2010 هذا الاتجاه عن طريق معالجة كل العناصر الموضوعية السبعة للإدارة الحرجية المستدامة بطريقة صريحة. كانت الخطوة الأولى الحاسمة في عملية تقييم حالة الموارد الحرجية لعام 2010 هي اختيار المتغيرات العالمية لإعداد التقارير وتعريفها. وعقب عملية تشاورية، بما في ذلك جلسة تشاور عالمية مع المراسلين الوطنيين للتقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية عقدت في فنلندا في يونيو 2006 (FAO, 2006a)، تم تحديد 17 جدولاً تقريباً تحتوي على نحو 90 متغيراً (FAO, 2007b). تم تعميم الجداول والمتغيرات لتسهيل تقديم التقارير من جميع الأقاليم، وهذا يحد من درجة التفصيل بالضرورة ويؤكد على الحاجة إلى استشارة نظم التصنيفات والمراجع الخاصة بكل بلد لعمل تحليلات أكثر تفصيلاً. وفي نفس الوقت، فإن جداول التقارير تمثل تغطية أوسع لمؤشرات الموارد الحرجية من تلك الموجودة في التقييمات العالمية السابقة، على سبيل المثال، إضافة معلومات عن التحريج والتوسع الطبيعي للغابات، وعن الأطر القانوني والسياسي والمؤسسي الذي يحكم الإدارة الحرجية واستخدام الغابات في العالم.

وعلى الرغم من أن إدراج جداول جديدة يزيد من عبء تقديم التقارير ويمكن أن يؤدي إلى تفسيرات متباينة ومجموعات بيانات غير كاملة في الجولة الأولى، فإن إضافتها يقدم أفكاراً جديدة عن معدلات إزالة الغابات، والجهود الكبيرة التي بذلت على مدى السنوات العشر الماضية في العديد من البلدان النامية لوضع إطار فعال للإدارة الحرجية المستدامة.

وكما هو الحال في التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2005، لم يتم تجميع بيانات عن معدلات إزالة الغابات مباشرة في التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010، لأن عدداً قليلاً من البلدان لديها هذه المعلومات. ففي التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2005 تم تقدير معدل إزالة الغابات في العالم من خلال التغيرات في صافي مساحة الغابات. ولكن المعلومات الإضافية عن التحريج والتوسع الطبيعي للغابات في السنوات العشرين الماضية والتي تم جمعها لتقييم حالة الموارد الحرجية لعام 2010 جعلت من الممكن الآن أيضاً أن تأخذ في الاعتبار إزالة الغابات في البلدان التي كان لديها صافي مكاسب إجمالية في مساحة الغابات، ونتيجة لذلك، فإن المعدل العالمي لإزالة الغابات وفقدانها نتيجة لأسباب طبيعية للفترة 1990-2000 والذي تم تقديره بنحو 13 مليون هكتار سنوياً في التقييم العالمي للموارد الحرجية لعام 2005 تم تعديله إلى قيمة أعلى، ولكنها أكثر دقة بنحو 16 مليون هكتار سنوياً في التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010. وفي حين لم يتغير معدل إزالة الغابات في البلدان الاستوائية خلال التسعينيات بشكل ملحوظ

نتيجة لهذه المعلومات الإضافية، فإن إدراج بلدان المنطقة المعتدلة والغابات الشمالية قد أحدث اختلافاً كبيراً.

و قد أكدت الجداول الخاصة بالإطار القانوني والسياسي والمؤسسي أن هناك تقدماً كبيراً تم إجراره في وضع السياسات والقوانين الحرجية. وقد قامت حوالي 76 بلداً بإصدار بيان لسياسات حرجية أو تحديثها. كما أفادت 69 بلداً - بشكل رئيسي من أوروبا وأفريقيا - بأن قوانين الغابات الحالية بها قد سنت أو عدلت منذ عام 2005.

وكان أحد الاعتبارات الهامة في تحديد الجداول هو مدى توافر المعلومات على المستوى القطري. على سبيل المثال، في حين أنه من المطلوب توفير المزيد من المعلومات التفصيلية عن الوظائف الوقائية للموارد الحرجية، فهذا لا يكون مجدداً إذا أمكن لعدد قليل جداً من البلدان الاستجابة. ومن جهة أخرى، هناك معايير معينة، بما في ذلك قيم الموارد الحرجية غير الخشبية وحالات حدوث حرائق الغابات، اعتبرت هامة بما يكفي لضمها حتى إذا كان معدل الاستجابة منخفضاً. وعليه فإن الجداول تمثل حلاً وسطاً بين توافر المعلومات وهدف الإبلاغ عن العناصر الموضوعية للإدارة الحرجية المستدامة.

وقد كانت تجربة التواصل مع عمليات تقديم التقارير ذات الصلة، ومحاولة خلق توافق بين المتغيرات المتداخلة بشكل عام جيدة، على سبيل المثال، تم تحقيق المزيد من التوحيد في تقديم التقارير إلى منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة غابات أوروبا. كما تم إدراج متغيرات جديدة في التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010 حتى يمكن تقييم التقدم المحرز نحو بلوغ هدف التنوع الحيوي لاتفاقية التنوع الحيوي لعام 2010 والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف العالمية الأربعة بشأن الغابات في الاتفاقية الغير ملزمة قانوناً والمعنية بجميع أنواع الغابات والتي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها رقم 62 (UNGA, 2008). كما تم تنسيق أساليب الإبلاغ عن المتغيرات المتعلقة بالكتلة الحيوية والكربون في الغابات تبعاً لأحدث المواصفات والمبادئ التوجيهية للهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC, 2006). واستخدمت نسبة مساحة الأراضي تحت الغابات، المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة كجزء من التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010، كواحد من مؤشرات التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد استمرت الجهود لوضع وتنقيح تعاريف متناسقة على الصعيد العالمي في عملية تقييم الموارد الحرجية، وذلك لضمان الاتساق مع مرور الوقت وللتخفيف من عبء تقديم التقارير على البلدان.

توافر البيانات وجودتها

عموماً، كان معدل الاستجابة جيداً جداً، مع وجود تسعة جداول تحوي معلومات عن أكثر من 80 بالمائة من مساحة الغابات في العالم، وجميع الجداول تحتوي على تغطية لأكثر من 53 بالمائة (شكل 10-1).

إلا أن الاستنتاج الخاص بضعف توافر المعلومات في تقارير التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية في السابق ما زال قائماً: فالكثير من البلدان النامية تجد صعوبة في تقديم التقارير بسبب قصور نظم الرصد الوطنية بها فيما يخص احتياجات إعداد التقارير الدولية والمحلية، وتظل نوعية البيانات مسالة يجب النظر فيها.

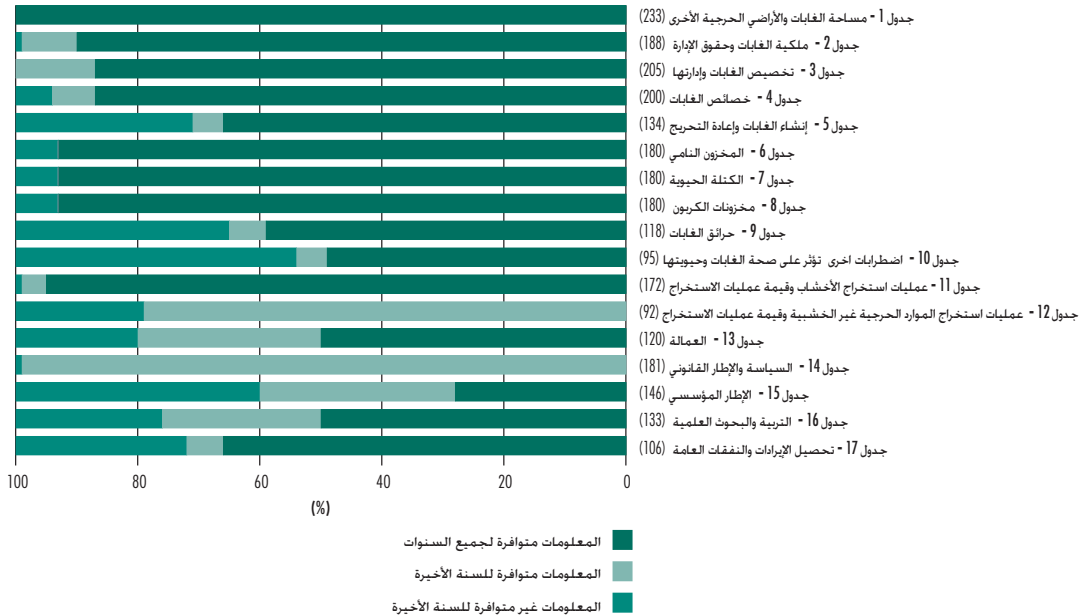
ولمعالجة موضوع توافر البيانات وجودتها، فقد طورت منظمة الأغذية والزراعة برنامجاً لدعم عمليات تقييم الموارد الحرجية الوطنية (انظر إطار 10-1). وكانت نتائج الجهود على مدى السنوات العشر الماضية واضحة في عدد من التقارير القطرية المقدمة لتقييم الموارد الحرجية لعام 2010. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات واسعة في المعلومات في العديد من البلدان، بما في ذلك البلدان التي بها غابات كبرى.

معلومات كمية

يتم حالياً إجراء دراسة استقصائية عالمية باستخدام الاستشعار عن بعد من أجل التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010 بهدف الحصول على مزيد من المعلومات المفصلة والقابلة للمقارنة بشأن ديناميكية تغير الغابات (إزالة الغابات والتحريج والتوسع الطبيعي للغابات) بين عامي 1990 و2005 على الصعيد العالمي والمناطق البيئية الرئيسية والأقاليم. ومن المتوقع صدور نتائج المسح في نهاية عام 2011 (انظر إطار 2.3).

كما تجري حالياً سلسلة من الدراسات الخاصة لتقديم معلومات عن جوانب معينة حيث لا توجد تعاريف متفق عليها أو مناهج للتقييم، وتهدف هذه الدراسات إلى توفير معلومات مكملة

شكـل 10-1
توافر المعلومات لجدول التـقارير السبعة عشر فيـه التقييم العالمـي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010، بالنسبة لمساحة الغابات في العالم



الأرقام بين 0 هي عدد البلدان التي قدمت بيانات عن آخر سنة لإعداد التقارير

فضلاً عن إسهامات في المناقشات حول الكيفية التي يمكن بها إدراج هذه الجوانب في عمليات التقييم المستقبلية. وهي تشمل دراسات عن تدهور الغابات والأشجار خارج الغابات، والموارد الوراثية للغابات وسبل العيش والفقر في الغابات. ويعد مدى توافر البيانات مصدر قلق رئيسي لدول الجزر الصغيرة النامية، وحتى عندما تكون المعلومات غير متوافرة، فإن الأرقام التي ترد غالباً ما تكون غير ذات قيمة بالنظر إلى وحدات القياس اللازمة لإدراج معلومات من البلدان ذات التغطية الواسعة بالغابات. وهناك دراسة خاصة تهدف إلى معالجة كل من هذين الموضوعين (انظر إطار 2-10).

عملية تقييم حالة الموارد الحرجية لعام 2010

كانت المشاركة الفعالة والمباشرة للبلدان هي السمة الأساسية لعملية التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2005. ولقد قام التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010 بمواصلة هذه العملية وتوسيعها من خلال تعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة بالغابات وعمليات إعداد التقارير.

ولقد استثمرت منظمة الأغذية والزراعة، بدعم من جهات مانحة، موارد كبيرة في إنشاء شبكة من المراسلين الوطنيين وتنظيم اجتماعات عالمية وإقليمية لدعم عملية تقديم التقارير وبناء القدرات. وقد قدمت البلدان الخبرات والموارد اللازمة للمشاركة وبلغ عدد أفراد هذه الشبكة حالياً 178 مراسلاً وطنياً تم ترشيحهم رسمياً. بالإضافة إلى عدد كبير من المناوبين وممثلي المنظمات ذات الصلة بالغابات والمتخصصين في تقييم الموارد. وبينما كانت هذه العملية تتطلب الكثير من الموارد، إلا أن شبكة المراسلين الوطنيين كانت من العوامل الحاسمة في نجاح التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010.

وكما هو الحال في التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2005، تم توثيق المعلومات الواردة من كل بلد في تقرير قطري باللغة الانكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية، تبعاً لمخطط موحد. ولمساعدة البلدان التي كان متوقفاً منها تقديم معلومات جديدة محدودة، قامت منظمة الأغذية

إطار 10-1 الدعم المقدم من منظمة الأغذية والزراعة لرصد الغابات الوطنية وتقييمها

يقوم برنامج رصد الغابات الوطنية وتقييمها الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة بتطوير مناهج فعالة من حيث التكلفة، تشمل كلاً من تقنيات الاستشعار عن بعد وجمع البيانات الميدانية بطريقة منهجية لتقييم ورصد المنافع المتعددة للغابات (وغيرها من الموارد الطبيعية) على الصعيد القطري، لدعم عمليات وضع السياسات الوطنية.

على مدى العقد الماضي، تعاون برنامج رصد الغابات الوطنية وتقييمها مع أكثر من 20 بلداً في جميع أنحاء العالم لتعزيز قدراتها على إنشاء وإدارة نظم لرصد وتقييم الغابات الوطنية والقيام بجرد الغابات الوطنية، وتدعم المعلومات عن الغابات التخطيط على المستوى الوطني وصياغة السياسات في سياق واسع يشمل، على سبيل المثال، الإدارة الحرجية، وتطبيق القانون، والرصد، والتقييم، ورصد الفقر وتخطيط استخدام الأراضي وإدارتها وفرص الاستثمار والبحث العلمي والتدريب والمشورة والتنوع وتحديد إسهام الغابات في الناتج الإجمالي المحلي. وفي حين أن الغابات والحرجة (بما في ذلك إنتاج الأخشاب والقيم التجارية، فضلاً عن المنافع والمنتفعين من الموارد الحرجية) تقع في مركز برنامج رصد الغابات الوطنية وتقييمها، فقد تم توطيد صلات قوية مع القطاعات المعنية، مثل الزراعة والموارد المائية والمرعي والطاقة.

و يقوم البرنامج بمساعدة البلدان على إصدار بيانات على المستوى الوطني لعدد كبير من المتغيرات. ومن بينها المتغيرات اللازمة لحساب المخزون النامي، والكتلة الحيوية والكربون (قطر الساق وارتفاع الأشجار والكتلة الحيوية للأخشاب الميتة والكربون في التربة والنفايات)، ونوع الغطاء النباتي (بما في ذلك تركيب الأنواع وطبيعتها)، ومدى استخدام الأراضي وغطاء اليابسة وحالة التنوع الحيوي وتاريخ استخدام الأراضي والاضطرابات من جراء الأنشطة البشرية وممارسات الإدارة وحالة الحفاظ على الطبيعة. ويغطي هذا الجرد قياسات الأشجار خارج الغابات، مما يجعل من الممكن تقدير الكتلة الحيوية فوق الأرض خارج الغابات وتقييم الوظائف المتعددة للأشجار. ويتم أيضاً جمع بيانات عن العوامل التي قد تساعد في تحديد الآليات لتقليل إزالة الغابات وتدهورها بصورة أفضل، مثل الملكية ووسائل الوصول إلى أسواق المدخلات ومستويات استهلاك المنتجات الحرجية والعائدات التي يتم تحصيلها من الموارد الحرجية ونظم إنتاج المحاصيل.

وتأتي بيانات برامج رصد الغابات الوطنية وتقييمها كاستجابة لاحتياجات المستخدمين سواء الوطنيين أو الدوليين. ويشمل المستخدمون الوطنيون وأضعي السياسات من وزارات الزراعة والأراضي والغابات والمالية والإحصاءات وكذلك الجامعات ومعاهد البحوث ومنظمات المجتمع المدني. بينما يشمل المستخدمون الدوليون عمليات تقديم التقارير الدولية والاتفاقيات وغيرها. مثل التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية واتفاقية التنوع الحيوي والأهداف الإنمائية للألفية والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وكذلك الجامعات والهيئات البحثية في جميع أنحاء العالم.

يعتمد برنامج رصد الغابات الوطنية وتقييمها على شبكة واسعة من الخبراء والمختصين الذين يقدمون المشورة الفنية والاستراتيجية، ويعملون بشكل فعال على تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب وتقاسم المعارف. وفي حين يوفر البرنامج المساعدة التقنية للبلدان، فإن التنفيذ الفعلي تقوم به المؤسسات الوطنية والعمال الوطنيون لتمكين تحقيق ملكية وطنية قوية للعملية، فضلاً عن قابلية تكرارها وتعزيز المؤسسي من أجل رصد الغابات على المدى الطويل. ويهدف البرنامج إلى تبسيط المناهج من أجل تحسين التعاون الفني بين البلدان وتسهيل تقديم التقارير إلى العمليات الدولية.

والزراعة بإكمال تقارير عام 2010 مسبقاً بالمعلومات المقدمة في التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2005. وقد أدى هذا إلى خفض كبير في عبء العمل الذي ينطوي عليه توثيق مصادر المعلومات والبيانات الأصلية. ومع ذلك، عند توافر معلومات جديدة، كانت هناك حاجة إلى جهود كبيرة من المراسلين الوطنيين لتوثيق كل خطوة في تحويل البيانات الوطنية إلى جداول التقارير الخاصة بالتقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010. وشملت هذه الجهود تقاسم مكثف للمعرفة من خلال المناقشات التي دارت في حلقات العمل الإقليمية، وبين البلدان ونقاط الاتصال الإقليمية في مقر منظمة الأغذية والزراعة.

إطار 10-2 دراسة خاصة عن دول الجزر الصغيرة النامية

يوضح التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010 أن البيانات التي أبلغت عنها العديد من دول الجزر الصغيرة النامية غير كافية لتحديد الاتجاهات بالنسبة لغالبية المتغيرات. كما أن نقص الموارد والقدرات الفنية المحدودة لرصد موارد الغابات في العديد من دول الجزر الصغيرة النامية يعني أن بيانات الغابات لديها تعاني من القصور الشديد، فهي تعاني من ثغرات وهي غير متنسقة النوعية كما أنها قديمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من دول الجزر الصغيرة النامية قد أعربت عن قلقها من أن البيانات التي توردها للتقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية غير ملموسة، وذلك بسبب صغر حجم هذه البلدان بالنسبة إلى حجم وحدات التقرير. وقد قدمت توصيات في عدة اجتماعات لإجراء دراسة خاصة عن دول الجزر الصغيرة النامية.

كما يعتبر الغطاء الحرجي لدول الجزر الصغيرة النامية مجتمعة غير ذو أهمية على المستوى العالمي (حيث يمثل أقل من 1 في المائة من مساحة الغابات في العالم). ومع ذلك، فإن الغابات والأشجار تلعب دوراً حاسماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدول الجزر الصغيرة النامية. وبالإضافة إلى ذلك، فهي توفر خدمات بيئية (مثل حماية التربة والمياه والسياحة وحصر الكربون) كما أن العديد من الموائل الجزرية لها أهمية عالمية من حيث المحافظة على التنوع الحيوي. خصوصاً بالنسبة للأنواع المتوطنة.

ويتضح من عمل منظمة الأغذية والزراعة على الصعيد العالمي أن تحسين المعلومات يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر وعياً. وعن طريق العمل المشترك مع المراسلين الوطنيين المرشحين رسمياً لتقييم الموارد الحرجية وسكرتارية منتدى دول المحيط الهادئ، ستقوم منظمة الأغذية والزراعة بإجراء دراسة خاصة عن الغابات والموارد الحرجية في دول الجزر الصغيرة النامية. وسوف تؤدي هذه الدراسة الخاصة إلى فوائد عن طريق تحسين المعلومات عن موارد الغابات والتي سيتم دمجها في السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأشمل في دول الجزر الصغيرة النامية، وهي تهدف إلى لفت الأنظار إلى الغابات والإدارة الحرجية والموضوعات الخاصة المتعلقة بالغابات في دول الجزر الصغيرة النامية، وحسب توافر التمويل، سوف تقوم بالتالي:

- زيادة الوعي بدور الغابات والأشجار في دول الجزر الصغيرة النامية؛
- دراسة الوضع الحالي والاتجاهات وإدارة الموارد الحرجية؛
- تقييم المعوقات والفرص المتاحة للإدارة الحرجية المستدامة؛
- دراسة مسببات إزالة الغابات؛
- تعزيز بناء القدرات ودعم الشبكات الإقليمية؛
- تطوير خرائط أساسية لغطاء اليابسة؛
- تطوير طرق لتتبع التغيير في الغطاء الحرجي ومعلومات عن ديناميكيات استخدام الأراضي.

وتتبع هذه الدراسة الخاصة بالتوصيات التي وضعها المراسلون الوطنيون المرشحون رسمياً لعملية تقديم التقارير الخاصة بتقييم الموارد الحرجية. وستقوم منظمة الأغذية والزراعة بإطلاق المشروع وسيتم تنفيذه بالاشتراك مع البلدان والمنظمات ذات الصلة بالغابات لضمان وجود منهج منسق لبناء القدرات.

وفي حين أن هناك قضايا مشتركة لدول الجزر الصغيرة النامية، فهناك أيضاً اختلافات تتعلق بحجم كل بلد نتجت عن التباين في عدد السكان وكثافتهم وبعدهم والمسافة اللازمة للوصول إلى الأسواق وسبل الوصول إلى الموارد. ومن المتوقع أن تسلط هذه الدراسة الضوء على القضايا المشتركة بين دول الجزر الصغيرة النامية، وتحدد أوجه الاختلاف (والتشابه) بين مجموعات فرعية محددة (على سبيل المثال البلدان الكبيرة والمتوسطة والصغيرة).

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة بنشاط مع الدول والمنظمات ذات الصلة بالغابات لتحديد الثغرات في المعلومات ومعالجتها من أجل التحسين المستمر للمعرفة عن الغابات والحراجة. ويعزز التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية القدرة على تقديم التقارير الوطنية من خلال التدريب والتغذية الرجعية بشأنها. واستجابة لطلبات البلدان الخاصة بكل . تقدم منظمة الأغذية والزراعة أيضاً الدعم الفني اللازم لتطبيق وتحسين الرصد والتقييم الوطني للغابات، وذلك للحصول على معلومات أحدث وأفضل (انظر إطار 10-1).

التقدم المحرز نحو الإدارة الحرجية المستدامة

ساعد استخدام العناصر الموضوعية للإدارة الحرجية المستدامة كإطار لتقييم حالة الموارد الحرجية لعام 2010 في زيادة الاستفادة من تقييم الموارد الحرجية. بالإضافة إلى تقديم معلومات عن المتغيرات التقليدية مثل التغير في مساحة الغابات وإزالة الغابات (العنصر الموضوعي الأول للإدارة الحرجية المستدامة). تضمن التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010 أيضاً معلومات مفصلة عن الجوانب الرئيسية المتعلقة بالتنوع الحيوي للغابات وصحة الغابات والوظائف الإنتاجية والوقائية والاجتماعية والاقتصادية للغابات والإطار القانوني والسياسي والمؤسسي وهي التي توجه إدارتها واستخدامها. وكانت النتيجة هي استعراض أغنى بكثير للاتجاهات الرئيسية في موارد الغابات ووظائفها ومنافعها.

ويتضح من النتائج التي توصل إليها التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010 أن هناك تقدماً متفاوتاً نحو الإدارة الحرجية المستدامة. وفي حين لا تزال العديد من الاتجاهات تدعو للقلق، فهناك أيضاً تطورات إيجابية عديدة على مدى السنوات العشرين الماضية. وعند تفسير نتائج التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010، فإن مساحة الموارد الحرجية يعتبر أمراً حاسماً. فعلى الصعيد العالمي، تبدو الموارد الحرجية في العالم مستقرة إلى حد ما (الفصل التاسع، جدول 9.5): كانت التغيرات في معظم المتغيرات صغيرة نسبياً، وتشير التغيرات الكبيرة إلى اتجاهات إيجابية أكثر منها سلبية. ومع ذلك، فهذه الصورة تتغير بشكل كبير عندما يتم تقسيم المعلومات حسب الأقاليم والأقاليم الفرعية (جداول 9.6 - 9.12 في الفصل نفسه). مما يكشف عن اختلافات كبيرة، ووجود اتجاهات تنذر بالخطر في عدد من الأقاليم الفرعية الاستوائية، وتشير التقارير القطرية إلى وجود اختلافات أكبر على المستويات الوطنية ودون الوطنية، ولكن هذا التقرير لا يهدف إلى الوصول لاستنتاجات على هذه المستويات.

تظهر جميع الأقاليم والأقاليم الفرعية خليطاً من الاتجاهات الإيجابية والسلبية، مما يجعل من الصعب التوصل إلى استنتاجات محددة عن مستوى التقدم المحرز نحو الإدارة الحرجية المستدامة. ولا تحاول عملية تقييم حالة الموارد الحرجية وهذا التقرير وزن المتغيرات، مما قد ينطوي على اعتبار اتجاه معين أهم من الآخر، كما أنهما لا يحاولان عمل تقييم للتقدم المحرز نحو الإدارة الحرجية المستدامة على المستوى القطري، حيث أن هذا الموضوع يحتاج للمزيد من التحليل. على سبيل المثال، عن طريق البرامج القطرية للغابات أو غيرها من العمليات السياسية أو التخطيطية.

وتقدم عملية التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية اتجاهات المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالغابات ونظمها البيئية، ولا تشمل عملية تقييم الموارد الحرجية وضع سيناريوهات محتملة، وعلى النقيض من ذلك، فإن الدراسات الاستشرافية لقطاع الغابات التي تقودها منظمة الأغذية والزراعة (FAO، 2009d)، وتقييم الألفية للنظم البيئية (MEA، 2005)، والنظام العالمي للرصد البيئي (UNEP، 2007) 4 كلها أمثلة على العمليات التي تستخدم المعرفة الناتجة عن عملية تقييم حالة الموارد الحرجية بشكل جيد للتنبؤ بالسيناريوهات المستقبلية. ومع ذلك، يقوم تقرير تقييم حالة الموارد الحرجية بتوضيح الاتجاهات الإيجابية والسلبية الحديثة على مستويات العالم والأقاليم والأقاليم الفرعية، والتي من المأمول أن تحفز إجراء نقاش صحي ومزيد من التحليل للأداء العام لقطاع الحراجة.

اتجاهات تنذر بالخطر

تبرز النتائج الرئيسية للتقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010 عدداً من الملاحظات التي تنذر بالخطر في ضوء الطموحات نحو الإدارة الحرجية المستدامة والتقدم نحو بلوغ هدف التنوع الحيوي لعام 2010 والأهداف العالمية الأربعة الخاصة بالغابات:

- تستمر إزالة الغابات والفقْدان الطبيعي للغابات بمعدل ينذر بالخطر في العديد من المناطق والبلدان.
- تتناقص مساحة الغابات الأولية بحوالي 4 مليون هكتار سنوياً، وينتج هذا جزئياً من إزالة الغابات ومن قطع الأشجار بطريقة انتقائية وغيرها من الأنشطة البشرية التي تترك علامات واضحة لتأثير الإنسان، وبالتالي تحويل الغابات إلى "غابات أخرى تم تجديدها طبيعياً" في نظام التصنيف الخاص بالتقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010.
- في بعض الأقاليم، تزايدت مساحة الغابات المتضررة من الجفاف ومن الآفات الحشرية.

- انخفضت العمالة في إنشاء الغابات وإدارتها واستخدامها بحوالي 10 في المائة على الصعيد العالمي بين عامي 1990 و2005.
- انخفضت قيمة استخراج الأخشاب في التسعينات، وارتفعت بين عامي 2000 و2005. ولكنها انخفضت مرة أخرى بشكل حاد منذ ذلك الحين.
- على الرغم من أن الاتجاهات المذكورة أعلاه لا تعتبر سلبية بشكل عالمي (فانخفاض مستوى العمالة يمكن أن يعزى إلى زيادة إنتاجية العمال، وربما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج)، فهناك حاجة إلى جهود مستمرة لمعالجة عدد من الاتجاهات المقلقة والتقدم نحو الإدارة الحرجية المستدامة في جميع البلدان والأقاليم، وتمثل البرامج القطرية للغابات أداة محتملة لمناقشة القضايا وللتوصل إلى اتفاقات بشأن الإجراءات ذات الأولوية على الصعيدين القطري والمحلي.

أنباء إيجابية

- ومع ذلك، هناك أيضاً بعض الأنباء الإيجابية للغاية:
- يُظهر معدل إزالة الغابات علامات تباطؤ على المستوى العالمي، وقد تم إحراز تقدم كبير في بعض البلدان للحد من معدل فقدان الغابات في 10.5 سنوات الماضية.
- زادت مساحة الغابات المخصصة لحفظ التنوع الحيوي بما يزيد على 95 مليون هكتار منذ عام 1990. تمثل هذه الغابات حالياً أكثر من 460 مليون هكتار، تقع معظمها، وليس كلها، داخل المناطق المحمية التي تم إنشاؤها بشكل قانوني، والتي تمثل الآن بما يقدر بنحو 13 بالمائة من مساحة الغابات في العالم.
- زادت مساحة الغابات المزروعة بنحو 5 ملايين هكتار في السنة خلال الفترة 2000-2010. وعلى الرغم من أنها تمثل 7 بالمائة فقط من إجمالي مساحة الغابات، إلا أن الغابات المزروعة تقدم حصة متزايدة من الطلب على الأخشاب.
- زادت مساحة الغابات المخصصة أساساً لحماية التربة والمياه بنحو 59 مليون هكتار بين عامي 1990 و2010، وهي تمثل الآن 8 بالمائة من المساحة الإجمالية للغابات.
- تم إحراز تقدم كبير في تطوير إطار عمل فعال للإدارة الحرجية المستدامة، وقد تم استحداث أو تحديث عدد كبير من السياسات والقوانين الحرجية؛ ما يقرب من 75 بالمائة من الغابات في العالم تغطيها الآن برامج حرجية وطنية، وقد زادت مساحة الغابات الخاضعة لخطة إدارة زيادة كبيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا الجنوبية.

الغابات وتغير المناخ - فرصة سانحة

من بين مهام أخرى، تلعب الغابات دوراً حاسماً في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وأحد الرسائل الإيجابية للتقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010 هي أن انبعاثات الكربون من الغابات انخفضت في السنوات الأخيرة نتيجة لانخفاض معدل إزالة الغابات إلى جانب زراعة غابات جديدة على نطاق واسع.

هناك الآن وعي غير مسبوق بالدور الذي تلعبه الغابات في التخفيف من آثار تغير المناخ. وهناك مناقشات جرت مؤخراً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لإنشاء آلية لمكافحة الدول النامية التي تخفض انبعاثاتها من الكربون الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، وتعهدت بالفعل بدفع تمويل إضافي، ومن المأمول، أن يساعد في خفض معدلات إزالة الغابات وتدهورها في العديد من البلدان.

الخطوات القادمة

قام أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات والمجموعات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والبلدان بالعمل معاً من أجل تصميم وتنفيذ التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010. وسوف يبدأ التخطيط المشترك للتقييم العالمي المقبل لعام 2015 في عام 2011. استناداً إلى تقييم متعمق للتقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2010.